

أعلن التلفزيون الرسمي الليبي، اليوم الجمعة، عن وفاة رئيس الحكومة الليبية السابق البغدادي المحمودي، آخر رؤس وزراء في عهد معمر القذافي، والذي تسلمته السلطات الليبية قبل عدة أيام من تونس، التي فر إليها إبان الثورة الليبية. ولم ترد إيضاحات حتى الآن حول أسباب الوفاة.

وسلمت الحكومة التونسية المحمودي إلى السلطات الليبية بعد سماح رئيس الحكومة حمادي الجبالي بذلك دون استشارة وموافقة الرئيس التونسي؛ الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في تونس، حيث طالب 75 من أصل 217 من نواب المجلس الوطني التأسيسي في تونس الثلاثاء الماضي بسحب الثقة من حكومة حمادي الجبالي. وقد أدي تسليم المحمودي لبلاده إلى أزمة بين الجبالي والرئيس التونسي محمد المنصف المرزوقي، حيث وصفت رئاسة الجمهورية بقرار التسليم بأنه "غير شرعي وينطوي على تجاوز من الجبالي للصلاحيات المخولة له قانونياً، خاصة وأنه تم بشكل أحادي ودون استشارة وموافقة الرئيس التونسي".

لا صفقات:

ومن جانبه، نفى رئيس الحكومة التونسية حمادي الجبالي، في أول تعليق له على حادثة تسليم رئيس الوزراء الليبي السابق البغدادي المحمودي إلى السلطات الليبية، أن يكون قراره بتسليم المحمودي قد جاء في إطار صفقة بين حكومتي البلدين.

جاء تصريح رئيس الحكومة التونسية في جلسة استثنائية عامة في الجمعية التأسيسية عُقدت الجمعة لمساءلة الجبالي بشأن قراره بتسليم المحمودي، آخر رؤس وزراء ليبيا في عهد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي. واعتبرت المعارضة التونسية تسليم المحمودي خطأ سياسياً، يمس من صورة تونس الحقوقية، ويمثل تعدياً من رئيس الحكومة على صلاحيات رئيس الجمهورية.

وعزمت كتل المعارضة في المجلس التأسيسي على تقديم لائحة لوم لسحب الثقة من الحكومة احتجاجاً منها على قرار الحكومة بتسليم المحمودي.

لكن الجبالي استغرب في الجلسة ما قال إنه "تركيز كبير من قبل نواب المعارضة على قرار الحكومة ولجئها السريع إلى اعتماد أقصى الحلول بسحب الثقة من الحكومة، في حين أنها لم تهتم بنفس الدرجة ببقية قضايا الشعب التونسي الأساسية".

وأضاف الجبالي أن قرار التسليم كان قانونياً حسب صلاحيات رئيس الحكومة المنصوص عليها في قانون المنظم للسلطات العمومية مؤكداً أنه "جاء بعد مشاورات مع رئيسي الجمهورية والمجلس التأسيسي وبتصويت الأغلبية المطلقة لمجلس الوزراء".

وأشار الجبالي إلى أن القضاء التونسي حكم بتسليم المحمودي، ولم يمنحه صفة اللجوء السياسي، مشيراً إلى أن الحكومة أرسلت لجنة حقوقية توافقية إلى ليبيا، وأقرت بتوفر جميع الظروف لمحاكمة عادلة للمحمودي بعد تسليمه.

واعتذر الجبالي للشعب الليبي مما اعتبره طعناً في مؤسساته السياسية وشرعية حكومته من قبل عدد من السياسيين التونسيين.

وأثار اعتذار رئيس الوزراء ردّة فعل كبيرة من قبل نواب المعارضة؛ حيث اعتبر عصام الشابي، العضو بالمجلس التأسيسي عن كتلة الديمقراطية، أنه من الأولى برئيس الوزراء الاعتذار للشعب التونسي وليس الشعب الليبي، مشيراً إلى "تردي الأوضاع الأمنية" في ليبيا، وكان من مظاهر ذلك مؤخراً تعرض السفارة التونسية في بنغازي للاعتداء بعد قرار تسليم البغدادي المحمودي.

وبدوره، اتهم عبد الرؤوف العيادي، عن كتلة الوفاء، الحكومة ورئيسها بتميع القضايا الأساسية للشعب التونسي، معتبراً أن مبررات حمادي الجبالي بتسليم المحمودي "غير مقنعة".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 30/06/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com